

بالفعل الكعبة ادر في القبح بمن مررت بالرجل الحسن الوجه فان
في رفق الوجه في خلق الصفه من ضمير يعود على الموصوف وفي نصه
في رفق وصف القاصر بمجرى وصف وفي الجبر رفق هزيب ومن ثم
امتنع الحسن وجهه لا نشنا في رفق مؤمرت بالرجل الحسن
لا نشنا في وجه المنب لان الكثرة تنصب على التمييز والثاني في
التخصيص ان كان المضاهة اليه فيها منكر كظلام امرأة او عرفا
متوعلا في الايام كغيره ومثل اذا اريد بهما مطلق المغيرة والمماثل
لا كالمها او واقعا موقعا تتحق الكثرة نحو لا اباك ورب رجل واضه
وكم ناقة وفضلها وكل سخلتها والا زيادة اترغب كظلام زيد
فمخصص المعنوية بانه ربما اكتب فيها المضاف الصالح للمحذف
ثانيه المضاف اليه او تذكره كقولهم قطعت بعض اصابعه وقول
انارة العقل مكتوف بطوع هوى ولا يجوز قامت غلام هند وقام
امرأة زيد واللفظية يجوز دخول ال على المضاف ان كان مثنى
او مجوعا على حدة كالضاربي زيد والمضاربي عمرو وكان المضاف
اليه متروكا باله كالضارب الرجل او مضاهيا لما فيه ال كالضاربا
باس الرجل او لضيم ما فيه ال كالرجل الضارب غلامه وجوز ال
اصنافه الوصف المحلى باله المعارف كلها كالضارب زيد وهذا
يخلف الضارب رجل وقال المبرد والرماني في الضاربي وضاربي
موضع الضمير خفض وقال الاخفش نصب وقيل سيوية الضمير
كالظاهر فهو منصوب في الضاربي محفوظ في ضاربي ويجوزة الفاعل
والضاربيوك الوجهان ثم الصالح للاضافة من الاسماء وهو المضاف
الملازم للترغيب للضاربي منه ما يجب اضافة المزد اما جواز
قطعه عن الاضافة لفظا منكره ويعني قال تعالى كل في ذلك فضلا
لغيرهم على بعض او مع عدم جواز قطعه عنها وهو اما مضاف
للظاهر والضام نحو كلا وكنتا وللظاهر كاولى واولات وذي